ملخص

تناولت هذه الدراسة بالبحث و التحليل موضوع الإستشارة في إعداد أدوات التهيئة و التعمير مع أخذ مخططات شغل الأراضي كنموذج ، و تكتسي هذه المخططات أهمية بالغة لارتباطها المباشر بإطار حياة السكان، ما يمنحهم شرعية للمشاركة في إعدادها. و هي أيضا أوعية لبرامج التنمية الحضرية ما جعلها ميدان ذو حساسية لأنها بمثابة مؤشر يعكس مدى فعالية التدخل العمومي للسلطات المحلية. و قد إجتهد المشرع الجزائري للتجاوب مع هذا المنحى بسن تشريعات تنظم نشاط المشاركة، بشكل مباشر أو عن طريق تنظيمات المجتمع المدني. تفرع عن الدراسة قسم نظري تناول أدبيات المشاركة، و محاولة تأطير المفهوم الذي يمتاز بنوع من الليونة، ثم التعرض لكيفيات ممارسة المشاركة، مستوياتها و معيقاتها، في حين تعرض القسم التطبيقي منها لمحوران: إستعرضنا في الأول تحليل المسار التشاركي خلال إعداد مخططي شغل الأراضي رقم10 الواقع بحي الإخوة ملاخسو(شرق مدينة باتنة) و رقم 02 الواقع بحي تامشيط جنوبا، فتم تحليل خصائص المشاركة عبر مراحل إعداد الدراسة، أما المحور الثاني فقد إعتمد على تحليل نتائج التحقيق الميداني من خلال عينة عشوائية عن طريق استمارة إستبيانية، إلى جانب عدة مقابلات مع فاعلين أساسيين في إنتاج البيئة الحضرية. و قد استعان الباحث لإجراء الدراسة بالمنهج الوصفي و منهج تحليل المحتوى. خلصت الدراسة إلى تأكيد الفرضيات الفرعية الثلاث ما سمح بالنتيجة من تأكيد الفرضية الرئيسية التي مفادها: إن عدم إلمام الإطار التشريعي للإستشارة بعناصر أبعادها الأساسية من حيث: الإعلام و كيفيات المشاركة و أسلوب تسيير فعاليات المشاركة إنعكس سلبيا على نتائج المسار التشاركي و قلل من مردودية الإستشارة. و قد توجت الدراسة بصياغة مجموعة إقتراحات لإثراء أسلوب إعداد هذه الدراسات.